



قضايا المنطقة تفرض نفسها على إدارة بايدن

عودة عن العودة إلى سياسة الابتعاد عن الشرق الأوسط

الديمقراطيون التقدميون يرفضون أن يدير بايدن ظهره لنزاعات المنطقة

للحزب الديمقراطي إلى حزب جمهوري يكون دعمه المطلق لإسرائيل مدفوعاً باعتماده الانتخابي الكبير على المسيحيين الإنجيليين البيض في أميركا. وتؤكد تصريحات بايدن العلنية في الأيام الأولى من التصعيد الأخير أن إدارته تخلفت وراء الركب، وهو ما أحدث انقساماً داخل حزبه، الأمر الذي يحمل في طياته مخاطرة كبيرة على مستقبله السياسي.



أليستر نيوتن

ضغوط الديمقراطيين تجبر بايدن على الانخراط في مستنقع المنطقة

وخلص مقال نُشر مؤخراً في موقع "المونيتور" إلى أن التعهدات بتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية بقيمة مليار دولار أميركي للفلسطينيين، بما في ذلك 288 مليون دولار من الجانب الأميركي، مطروحة بالفعل على الطاولة، وأنه بدعم من الولايات المتحدة يمكن تقديم المزيد من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومع ذلك، فإن هذا الدعم وحده ليس من المرجح أن يرضي التقدميين في حزبه، الذين كانوا حتى قبل التصعيد الأخير، يضغطون من أجل إنهاء المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل، وهو اقتراح وصفه بايدن سابقاً بأنه "غريب". لكن الأمر الأكثر أهمية هنا هو حزمة بقيمة 38 مليار دولار أميركي 2017 - 2028 تم التوقيع عليها في عام 2016 من قبل باراك أوباما تصل إلى حوالي 17 في المئة من ميزانية الدفاع الإسرائيلية. وعلى الرغم من ضغوط الحزب، ستكون صدمة كبيرة إذا ألغى بايدن ذلك. وعلى الرغم من ضغوط الديمقراطيين، فقد رجح نيوتن أن تبني الإدارة الحالية على قرار أوباما بعدم منع التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2016 والذي كان ينتقد سياسات الاستيطان الإسرائيلية، والتي لا ينبغي الاستهانة بمرميتها.

الدعم المالي للفلسطينيين ليس من المرجح أن يرضي التقدميين الذين يضغطون من أجل إنهاء المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل

وتابع متسائلاً "هل يجب أن يحاول بايدن فعل المزيد، لاسيما وأن كل أزمة تخلق فرصة؟ هل يمكن للظروف هذه المرة أن تنتج لحظة، إذا زادت واشنطن من دورها، يمكن للولايات المتحدة فيها أن تحقق تقدماً نحو هدفها المعلن المتمثل في حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟ الجواب، للأسف، هو لا. الوضع الراهن يناسب كلا الجانبين بشكل جيد للغاية وليس لأي منهما مصلحة في تغييره".

وكتيجة لضغوط داخلية، يبدو من الصعب على إدارة بايدن تجنب إجبارها على العودة إلى مستنقع المنطقة في أعقاب صعود جيل جديد من الديمقراطيين معاد لإسرائيل، حيث باتت القضية الفلسطينية في قلب الحزب ومحل جدل وانقسام مستمر.

وانطلاقاً من الفارق الكبير في الحسائر البشرية يطالب بعض الديمقراطيين التقدميين بإيدان باخذ موقف أكثر حزماً من إسرائيل. وكانت هذه الفئة من الديمقراطيين قد ساعدت بايدن في الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي وفي الوصول إلى الرئاسة.

وكتب أنتوني زورشر لبي.بي.سي نيوز في مايو مؤخراً، نقلاً عن خبير استطلاع الرأي جون زغبي الذي يصف اتجاه الديمقراطيين بعيداً عن الدعم ويرجع زورشر الفضل في فتح باب الاقتراح أمام المرشحين الذين هم الآن في الكونغرس ويتحدثون لصالح القضية الفلسطينية لرجل الدولة الأكبر بيرني ساندرز في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2016، والتي ترددت أصداؤها في مقالة كتبها ساندرز في 14 مايو لصحيفة نيويورك تايمز. وقال زورشر مستشهداً بهذه المقالة "الأميركيون الذين وجهوا أصواتهم السياسية خلال حملة حياة السود مهمة التي اندلعت الصيف الماضي في المدن الأميركية يحاولون الآن تركيزهم وخطابهم، إلى ما يرون أنه قمع مشابه غير خاضع للرقابة في الشرق الأوسط".

وكتب المبعوث الأميركي الخاص السابق للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مارتن إينديك في الشؤون الخارجية في مايو الماضي "إن احترام الرئيس للجدول الزمني لنتنياهو يشير إلى تغيير في النهج، يتم ترك الأطراف للتعامل مع الصراع وتحول سياسة الولايات المتحدة من إنهاء الصراع إلى مجرد تهدئة مظاهره الأكثر عنفاً".

وكتب المبعوث الأميركي الخاص السابق للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مارتن إينديك في الشؤون الخارجية في مايو الماضي "إن احترام الرئيس للجدول الزمني لنتنياهو يشير إلى تغيير في النهج، يتم ترك الأطراف للتعامل مع الصراع وتحول سياسة الولايات المتحدة من إنهاء الصراع إلى مجرد تهدئة مظاهره الأكثر عنفاً".

وكتب المبعوث الأميركي الخاص السابق للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مارتن إينديك في الشؤون الخارجية في مايو الماضي "إن احترام الرئيس للجدول الزمني لنتنياهو يشير إلى تغيير في النهج، يتم ترك الأطراف للتعامل مع الصراع وتحول سياسة الولايات المتحدة من إنهاء الصراع إلى مجرد تهدئة مظاهره الأكثر عنفاً".

الدراما السياسية الإسرائيلية لن تنتهي بالإطاحة بنتنياهو

تحالف حكومي هش مقابل سياسة متشددة مع الفلسطينيين

أصبح بنيامين نتنياهو أطول رؤساء وزراء إسرائيل بقاءً في الحكم قاب قوسين أو أدنى من الخروج من السلطة بعد أن ظل أكثر من عشر سنوات في مقعد القيادة وذلك بعد نجاح خصمه الوسطي يائير لابيد في تشكيل حكومة جديدة بانتظار أن تؤدي اليمين في الأيام القادمة، ويرى المتابعون أن المشهد السياسي في إسرائيل لن يحظى بالجديد حيث ستتواصل الأزمة الداخلية في ظل ولادة تحالف حكومي هش، في المقابل ستبقي الحكومة اليمينية على سياستها المتشددة مع الفلسطينيين.

القدس - مع اقتراب زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد من الإطاحة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإعلانه الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة مع ائتلاف من حلفاء سياسيين ينتمون لتيارات متباينة، يطرح متابعون تساؤلات بشأن معالم المشهد السياسي الجديد في إسرائيل، وأي نهج ستخذه الحكومة الجديدة في التعامل مع الفلسطينيين ودول المنطقة ككل.

ويتوقع متابعون ألا يتبعد الحكومة الجديدة التي يرأسها الوسطي لابيد كثيراً عن نهج الحكومة التي سبقتها، حيث ستكون هشة في ظل غياب التجانس في الأحزاب المشاركة فيها، وفي تقدير هؤلاء يحمل تحالف التغيير نواة تفككه في ظل مرجعيته المتضادة ما من شأنه أن يبقي على الأزمة السياسية الداخلية.

وقد تؤدي التركيبة المتنوعة لتحالف لابيد - بينيت إلى وضع غير مستقر، لاسيما في بلد تمزقه الانقسامات السياسية إلى درجة أن تكرار انتخابات بات أمراً طبيعياً فيه.

ويمثل التحالف الهش الذي سيتمتع بأغلبية صغيرة في الكنيست فرصة لنتنياهو، أطول رؤساء الوزراء بقاء في السلطة في إسرائيل، لمحاولة قلب نواب البرلمان ضده، والانتفاض على الحكم من باب المعارضة.

وحتى في الوقت الذي يخوض فيه معركة قضائية في مواجهة تهم الفساد التي ينفيها، فإن نتنياهو بصفته زعيماً للمعارضة سيكون في وضعية الاستعداد للهجوم على ائتلاف حاكم جديد من أحزاب يمينية ووسطية وعربية لا يجمعها شيء مشترك سوى الرغبة في الإطاحة به.

ويضم التحالف حزب يامينا بزعامة بينيت، وحزب أزرق أبيض الذي يمثل تيار يسار الوسط بزعامة وزير الدفاع بيني غانتس وحزبي ميرتس والعمل اليساريين، بالإضافة إلى حزب إسرائيل بيتنا بزعامة السياسي القومي ليبرمان، وحزب أمل جديد بزعامة جديعون ساعر وزير التعليم السابق الذي انفصل عن حزب ليكود.

ويتوقع المحللون السياسيون على نطاق واسع أن يحاول نتنياهو كطف ما وصفها أحدهم بأنها "الثمرة الدائنية" باستقطاب أعضاء من حزب يامينا غير راضين عن العمل مع مشرعين عرب ويساريين.

وقال ليبرمان للقناة 13 بالتلفزيون الإسرائيلي "بداننا هذه الخطوة، لكننا لم نستكملها بعد. مازالت أمامنا 12 يوماً لن تكون سهلة، وفي نهاية المطاف سنتشكل حكومة".

وكان نتنياهو، خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء، شخصية استقطابية في أغلب الأحيان سواء في الداخل أو في الخارج. ويشير منافسوه

أطاح به ذلك من منصبه لكنه لا يزال يحظى بولاء مؤيديه. وبالنسبة إلى الناخبين الموالين لنتنياهو، فإنه يظل زعيماً صاحب موقف قوي في ما يتعلق بالأمن ودرعا في مواجهة الضغط حتى من الرئيس الأميركي جو بايدن لأي خطوات جريئة قد تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية.

ومن مقاعد المعارضة، يمكن أن يواصل نتنياهو ترديد رسالة مفادها أن الائتلاف الجديد سيكبله الأعضاء اليساريون إذا دعت الضرورة لاتخاذ خطوات عسكرية ضد أعداء إسرائيل. وعودة نتنياهو إلى المشهد الإسرائيلي محتملة فقد صوت ربع الناخبين لحزبه الذي لا يزال صاحب أكبر عدد من المقاعد في الكنيست برصيد 30 مقعداً من 120 مقعداً.

ائتلاف من أطراف متباينة

بموجب اتفاق تشكيل التحالف سيتولى السياسي القومي نفتالي بينيت (49 عاماً)، وهو وزير دفاع سابق وملتويز، منصب رئيس الوزراء أولاً ثم يسلم المنصب إلى لابيد (57 عاماً)، وهو مقدم برامج تلفزيونية سابق ووزير مالية سابق، في غضون نحو عامين.

وليس لدى الأحزاب المشاركة في الائتلاف الجديد قواسم مشتركة تذكر سوى الرغبة في الإطاحة بنتنياهو الذي يواجه أيضاً محاكمة في اتهامات بالفساد ينفيها.

وفيما حصلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة على ثقة الكنيست (البرلمان)، فسيصبح بينيت رئيساً لها حتى سبتمبر 2023. وفي حال توليه المنصب فسيكون أول رئيس وزراء لحكومة يمينية دينية متشددة في تاريخ الدولة العبرية بعدما شغل خمس حقايق وزارية سابقاً بينها وزارة الدفاع في العام 2020.

ويعرف عن بينيت معارضته الشديدة لقيام دولة فلسطينية، ودعوته المتكررة لضم إسرائيل للمنطقة "ج" التي تشكل 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

وتكر بينيت لصحيفة "جروزاليم بوست" الإسرائيلية في يوليو الماضي "لقد قتلت الكثير من العرب في حياتي، ولا توجد مشكلة في ذلك".

ويستبعد المتابعون أي تغيير باتجاه إقرار حق الفلسطينيين في دولة مستقلة، خاصة مع غياب شبه كامل لملف الصراع من برامج الأحزاب السياسية.



نتنياهو يصارع من أجل حياته السياسية